مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

2026/7/13

# إعادة صياغة العلاقات الاقتصادية واولويات الحكومة العراقية مع الولايات المتحدة

د. ثائر محمود رشيد العاني

● تحليلات

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

# إعادة صياغة العلاقات الاقتصادية واولويات الحكومة العراقية مع الولايات المتحدة

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات الاقتصادية

الاصدار / تحليلات

الموضوع / الاقتصاد والتنمية، السياسة الداخلية والخراجية

د. ثائر محمود رشيد العاني / كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد

---

**عن المركز**

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

**ملحوظة:**

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

في سياق إعادة صياغة العلاقات الاقتصادية بين العراق والولايات المتحدة، وفي إطار الزيارة المرتقبة للسيد رئيس وزراء الحكومة، وما ينبغي عرضه من قضايا اقتصادية على أساس الشراكة الاستثمارية طويلة الأمد، التي تقوم على تعبئة رأس المال، ونقل التكنولوجيا، وتطوير البنية التحتية، وتمويل المشاريع الكبرى، وتطوير القدرات المؤسسية، باتجاه تحويل الإمكانات إلى نمو اقتصادي مستدام، وتحويل العراق إلى مركز اقتصادي إقليمي في مجالات الطاقة والصناعة، فهناك جملة تحديات تواجه العراق تتعلق بتذبذب الإيرادات، وضعف تنوع القاعدة الإنتاجية، وما تعانيه البنية التحتية في مجالات الطاقة (النفط والغاز والكهرباء)، والمياه، والنقل، والتي تحتاج إلى استثمارات كبيرة طويلة الأمد. فالشراكة مع الولايات المتحدة تمثل فرصة لإعادة هيكلة الاقتصاد على أسس إنتاجية، وفق التحول إلى منظومات الطاقة والمياه والصناعة والقطاع المالي والتكنولوجيا، وخلق بيئة استثمارية قادرة على استقطاب رؤوس الأموال العالمية. وفي هذا السياق يمكن القول:

1. هناك قضايا اقتصادية ذات أولوية ينبغي الالتزام بها من قبل الحكومة للمرحلة القادمة، ووضع برنامج عمل ضمن مدد زمنية محددة.

2. التوجه الحكومي لاندماج العراق في منظومة الاقتصاد العالمي من خلال بحث أولويات القضايا الاقتصادية، التي يمكن طرحها على الجانب الأمريكي.

3. أولويات التنمية وفاعلية الدولة في التنويع الاقتصادي.

يُعدّ تنويع الاقتصاد أحد أهم التحولات البنيوية المطلوبة للخروج من نمط الاقتصاد الريعي بوصفه مصدراً شبه وحيد للإيرادات العامة. وفي ضوء المبادرة العراقية للشراكة الاقتصادية والاستثمارية الاستراتيجية، فإن عملية التنويع تُعدّ شرطاً أساسياً لتحقيق الاستقرار الاقتصادي طويل الأمد، وتعزيز القدرة على مواجهة تقلبات أسعار النفط، وتوسيع قاعدة الإنتاج. وتبرز أهمية الدور الحكومي في هذه المرحلة باعتباره المحرك الأساسي لعملية التحول، من خلال إعادة توجيه السياسات العامة نحو دعم القطاعات الإنتاجية، وتطوير البنية التحتية، وتوفير بيئة تشريعية ومؤسسية جاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي. ذلك أن التحول نحو اقتصاد متنوع يتطلب الانتقال من «الدولة المشغِّلة المباشرة» إلى الدولة المنظمة والمُمكِّنة، أي إن الحكومة لا تكون منتجاً رئيساً للسلع والخدمات، بل شريكاً تنظيمياً يخلق البيئة المناسبة لعمل القطاع الخاص، ويضمن استقرار القواعد الاقتصادية، ويخفف المخاطر الاستثمارية عبر أدوات الضمان والسياسات المالية والنقدية. عليه، تمثل الشراكة مع القطاع الخاص المحلي والدولي، خاصة ضمن إطار التعاون مع الولايات المتحدة والمؤسسات المالية العالمية، أداةً استراتيجيةً لتسريع التنويع الاقتصادي عبر نقل التكنولوجيا، وتمويل المشاريع الكبرى، وتطوير القدرات المؤسسية.

### 1) تطوير القطاع الصناعي ودوره في التحول الهيكلي

يُعدّ القطاع الصناعي الركيزة الأساسية لأي عملية تنويع اقتصادي حقيقية، إذ يسهم في خلق القيمة المضافة، وتوفير فرص العمل، وتقليل الاعتماد على الاستيراد. ويعاني العراق حالياً من ضعف واضح في القاعدة الصناعية نتيجة تراكمات طويلة من التحديات، أبرزها ضعف البنية التحتية، وتذبذب السياسات التجارية والصناعية، ومحدودية التمويل، وغياب الربط بين الصناعة والبحث العلمي. وفي إطار المبادرة الاستراتيجية يمكن للحكومة العراقية إعادة بناء القطاع الصناعي من خلال ثلاث مسارات رئيسة:

**أولاً: إنشاء مدن صناعية متكاملة**

تعمل الحكومة على تخصيص أراضٍ مجهزة بالبنية التحتية (الكهرباء، والماء، والنقل، والاتصالات) لإنشاء مدن صناعية تُدار بالشراكة مع القطاع الخاص، بما يتيح استقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

**ثانياً: إعادة تأهيل الصناعات التحويلية**

مثل الصناعات الغذائية، والبتروكيمياويات، ومواد البناء، والصناعات الدوائية. وتمتلك هذه القطاعات ميزة نسبية في العراق بسبب توفر المواد الأولية، لكنها تحتاج إلى تحديث تقني وإداري.

**ثالثاً: دمج الصناعة مع سلاسل القيمة الإقليمية والدولية**

من خلال الشراكة مع شركات عالمية، بما يضمن انتقال العراق إلى اقتصاد منتج ومُصدِّر تدريجياً. إن دور الحكومة هنا يتمثل في توفير

الحوافز الضريبية، وتبسيط الإجراءات، واعتماد قوانين شراكة مرنة (PPP)، وإنشاء صناديق تمويل صناعي مدعومة بضمانات سيادية ذكية.

2) **القطاع الزراعي والأمن الغذائي كركيزة للتنمية**

يمثل القطاع الزراعي أحد أهم القطاعات غير النفطية القادرة على دعم التنويع الاقتصادي، لما يمتلكه من موارد طبيعية، وأراضٍ زراعية خصبة، وطاقات بشرية كبيرة. إلا أن هذا القطاع يعاني من تحديات هيكلية تتعلق بشح المياه، وضعف التقنيات الزراعية، وتدهور البنية التحتية الريفية. وفي إطار الشراكة الاستراتيجية، يمكن إعادة إحياء القطاع الزراعي عبر محورين رئيسين:

**أولاً: التحول نحو الزراعة الذكية والمستدامة**

يشمل ذلك استخدام تقنيات الري الحديثة، والزراعة المحمية، والأنظمة الذكية في إدارة المياه والتربة، إضافة إلى إدخال تقنيات الاستشعار عن بُعد، والذكاء الاصطناعي في إدارة الإنتاج الزراعي. ويمكن تطوير منظومات زراعية مرتبطة بإعادة تدوير المياه ومعالجة المخلفات الزراعية وفق الاقتصاد الدائري.

**ثانياً: تطوير سلاسل القيمة الزراعية والغذائية**

فلا يقتصر التنويع الزراعي على الإنتاج الأولي، بل يمتد إلى التصنيع الغذائي، والتخزين، والتعبئة، والتسويق. وهذا يتطلب إنشاء مصانع غذائية قرب مناطق الإنتاج، وربط المزارعين بالأسواق المحلية والدولية.

ويبرز هنا دور الحكومة في:

- دعم المزارعين بالقروض الميسرة.
- توفير البذور المحسنة والأسمدة.
- إنشاء بنية تحتية للري الحديث.
- تنظيم الأسواق الزراعية ومنع الاحتكار.
- فتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية في الصناعات الغذائية.

إن تطوير الزراعة لا يحقق الأمن الغذائي فقط، بل يساهم أيضاً في تقليل الاستيراد وتحسين ميزان المدفوعات.

3) **قطاع الخدمات والاقتصاد الرقمي قوةً محركةً للتنويع**

يشكل قطاع الخدمات النسبة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي في العديد من الاقتصادات، فهو قادر على استيعاب العمالة وتوليد قيمة مضافة عالية في مجالات التكنولوجيا، والاتصالات، والمالية، والخدمات اللوجستية. وفي العراق يعاني قطاع الخدمات من ضعف في الكفاءة والرقمنة، مما يحد من قدرته على دعم التنويع الاقتصادي. ومن هنا تأتي أهمية إعادة هيكلته ضمن إطار الشراكة الاستراتيجية:

**أولاً: تطوير الخدمات المالية والمصرفية**

يشمل ذلك إصلاح النظام المصرفي، وتعزيز الشمول المالي، وتطوير

أدوات التمويل الحديثة، مثل التمويل الرقمي، وإنشاء منصات استثمارية موحدة لتسهيل دخول المستثمرين.

**ثانياً: تطوير الخدمات اللوجستية والنقل**

يمثل موقع العراق فرصة استراتيجية ليكون مركزاً إقليمياً للنقل والتجارة، ويتطلب ذلك تطوير الموانئ، والسكك، والمطارات، والمناطق الحرة. ويتمثل دور الحكومة هنا في الاستثمار في البنية التحتية الأساسية، وفتح المجال أمام القطاع الخاص لإدارة وتشغيل الخدمات وفق عقود شراكة طويلة الأمد.

4) **آلية التكامل الاقتصادي ودور الحكومة في قيادة التنويع**

إن نجاح تنويع الاقتصاد لا يعتمد على تطوير كل قطاع بشكل منفصل، بل على بناء منظومة اقتصادية متكاملة تربط الصناعة والزراعة والخدمات. فمثلا يرتبط القطاع الزراعي بالصناعة الغذائية، وترتبط الصناعة بالخدمات اللوجستية والمالية، وترتبط جميعها بالبنية التحتية للطاقة والمياه. وفي هذا السياق، يتطلب الدور الحكومي:

1. تخطيطاً اقتصادياً تكاملياً يربط بين القطاعات، بدلاً من العمل الجزئي.
2. إطاراً تشريعياً موحداً للشراكة مع القطاع الخاص يضمن وضوح القواعد.
3. إنشاء منصات استثمار وطنية لجذب وتمويل المشاريع الكبرى.
4. تفعيل الضمانات السيادية الذكية لتقليل مخاطر الاستثمار.

5. تعزيز التعاون الدولي ضمن شراكات استراتيجية لنقل التكنولوجيا والتمويل.

## أولويات الحكومة العراقية واهتمامات الحكومة الأمريكية ومجالات التعاون الممكنة

لفهم أولويات دعم العراق اقتصادياً، ينبغي ألّا تُعامل المساعدات بوصفها حزمة تقليدية، بل كملف استقرار اقتصادي مرتبط بالنظام المالي العالمي، والأمن الإقليمي، وسلاسل الطاقة والتجارة. فهناك اهتمامات مشتركة بين الطرفين، وقضايا ذات اهتمام مشترك يمكن ترتيبها بالشكل الآتي:

### أولاً: أولوية الاستقرار المالي والنقدي

ويُعدّ هذا المدخل الذي يعتبره العراق أساس أي تعاون اقتصادي مع الولايات المتحدة، ويعني ذلك عملياً:

1. **استقرار النظام المصرفي والتحويلات، من حيث:**
   - دعم علاقة المصارف العراقية مع البنوك المراسلة الأمريكية.
   - تحسين الامتثال (AML/CFT) لمنع غسل الأموال.
   - تنظيم تدفق الدولار إلى العراق، بدلاً من الانقطاع أو الفوضى.

وهي أولوية؛ لأن أي خلل يعني:

- اضطراب سعر الصرف.
- تضخماً داخلياً.
- فقدان ثقة الأسواق العالمية بالعراق.

وهذه النقطة، أي الأمن المالي، مهمة أيضاً بالنسبة لواشنطن.

**ثانياً: أولوية الاستقرار الاقتصادي الكلي (Macro Stability)**

فالخطط الحكومية تركز على:

- دعم البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية.
- التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (بنفوذ أمريكي قوي).
- دعم إصلاح الموازنة العامة وتقليل العجز.
- تعزيز شفافية البيانات الاقتصادية.

والهدف من ذلك خلق اقتصاد مستقر لا ينتج أزمات مفاجئة تؤثر في الإقليم أو أسواق الطاقة.

**ثالثاً: أولوية الاستثمار في قطاع الطاقة**

تمثل الطاقة نقطة الالتقاء الأكثر مباشرة بين العراق والولايات

المتحدة، لما توفره من فرص استراتيجية لتعزيز الشراكة الاقتصادية والاستثمارية. وفي هذا السياق، يمكن أن يشمل الدعم الأمريكي ما يأتي:

- تطوير قطاعي النفط والغاز من خلال الشراكة مع الشركات الأمريكية.
- تحسين كفاءة الإنتاج وتقليل الهدر.
- الاستثمار في استغلال الغاز المصاحب للحد من عمليات حرقه.
- دعم التحول التدريجي نحو الطاقة المتجددة.

**رابعاً: أولوية تطوير البنية التحتية واللوجستيات**

ترتبط هذه الأولوية بتعزيز اندماج العراق في الاقتصاد الإقليمي وتحويله إلى مركز لوجستي يربط الشرق الأوسط بالأسواق العالمية. وفي هذا الإطار، يتمثل الدعم الأمريكي المطلوب في:

- دعم مشاريع النقل والربط الإقليمي.
- تطوير الموانئ، وفي مقدمتها ميناء الفاو الكبير.
- دعم الممرات التجارية التي تربط الخليج بأوروبا عبر العراق.

من خلال إدخال شركات أمريكية في مشاريع كبرى ويكون الهدف من ذلك تحويل العراق إلى ممر اقتصادي وليس فقط سوق استهلاكي.

**خامساً: أولوية القطاع الخاص، ويكون وجه الدعم فيه:**

- تشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي.
- إعادة هيكلة بعض الشركات الحكومية غير الكفوءة
- دعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPP)

بما يحقق تقليل العبء على الدولة وزيادة الكفاءة الاقتصادية.

**سادساً: الحوكمة ومكافحة الفساد وهو شرط أساسي للدعم من خلال: -**

- برامج شفافية مالية
- رقمنة الحكومة (E-Government)
- تدريب المؤسسات الرقابية.
- دعم إصلاح نظام العقود الحكومية

هذه العوامل والنقاط ممكن ان تقلل مخاطر الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال.

**سابعاً: أولوية الاندماج الإقليمي والعالمي ويمكن للولايات المتحدة أن تدعم العراق ليكون جزءاً من الاقتصاد العالمي من خلال:**

- إدخال العراق في سلاسل القيمة العالمية.

- دعم اتفاقيات تجارية إقليمية.
- ربط العراق بالمعايير الدولية للتجارة والاستثمار.

**والسؤال هنا: كيف يمكن تحويل أولويات الاستقرار إلى مطالب محددة يمكن أن يدعمها الجانب الأمريكي؟**

إن تحويل أولويات الاستقرار إلى أجندة تفاوضية مع الولايات المتحدة لا يتم عبر طرح عناوين عامة، وإنما من خلال صياغة مطالب محددة، قابلة للتمويل والقياس، ومرتبطة بأدوات تنفيذ واضحة، وذلك على النحو الآتي:

**1. تحويل أولوية الاستقرار المالي إلى مطالب عملية**

تتمثل المشكلة الرئيسة في تقلبات سوق الدولار، وما يترتب عليها من ضغوط على التحويلات المالية، إلى جانب محدودية كفاءة القطاع المصرفي، الأمر الذي يتطلب:

- **إنشاء آلية مشتركة لتنظيم تدفق الدولار:** بالتنسيق مع وزارة الخزانة الأمريكية، من خلال تأسيس قناة مالية منظمة بين البنك المركزي العراقي والوزارة، بما يتيح وضع جدول شهري واضح لتدفقات الدولار، والحد من الإجراءات المفاجئة، واعتماد نظام للتنبؤ بالاحتياجات النقدية للعراق.
- **توسيع شبكة البنوك المراسلة (Correspondent Bank-ing Expansion):** عبر زيادة عدد البنوك الأمريكية، أو البنوك

المرتبطة بالنظام المالي الأمريكي، التي تتعامل مع المصارف العراقية، بما يسهم في تسهيل التجارة والتحويلات المالية، وتقليص حجم السوق الموازية، وتعزيز اندماج القطاع المصرفي العراقي في النظام المالي الدولي.

- **برنامج إعادة تأهيل المصارف العراقية:** والمطلب هنا هو صياغة برنامج مشترك مع المؤسسة الفيدرالية للتأمين على الودائع (FDIC) أو مؤسسات تدريب مصرفي أمريكية، يشمل إعادة هيكلة (5-10) مصارف، وتدريب الكوادر، وإدخال أنظمة الامتثال الأمريكية.

**2. تحويل استقرار الاقتصاد الكلي إلى مطالب محددة**

بما أن المشكلة تتمثل في العجز المالي، والاعتماد المطلق على النفط، وضعف التخطيط، فإن الحلول تتطلب:

- **برنامج دعم استقرار الموازنة (Fiscal Stabilization Pro-gram):** بالتعاون مع صندوق النقد الدولي وضمان الدعم الأمريكي غير المباشر، ووضع سقف عجز تدريجي، وتفعيل آلية مرنة لإدارة الإيرادات النفطية؛ لتجنب الصدمات المالية السنوية.
- **صندوق استقرار إيرادات النفط:** يدعم هذا التوجه إنشاء صندوق سيادي (Sovereign Stabilization Fund) تقوم فكرته على استقطاع جزء من الإيرادات النفطية ليُستخدم

خصيصاً لتثبيت الاقتصاد وقت الأزمات.

**3. تحويل استقرار الاستثمار إلى مطالب تنفيذية**

بما أن المخاطر المحيطة بالاستثمار (السياسية والقانونية) هي العائق الأكبر، فإن الأمر يتطلب إجراءات حمائية وعملية مثل:

- **توسيع عمل مؤسسة تمويل التنمية الدولية الأمريكية (DFC) في العراق:** لتغطية المشاريع العراقية بضمانات مخاطر سيادية تشمل قطاعات: الكهرباء، والغاز، والنقل، والزراعة.
- **إنشاء حزمة ضمان استثماري عراقية–أمريكية:** وتأسيس صندوق مشترك لتأمين المشاريع الكبرى، تكون وظيفته تعويض المخاطر الأساسية وضمان استدامة المشاريع.

**4. إنشاء مجلس الاستقرار الاقتصادي العراقي–الأمريكي**

ليكون هيئة دائمة، وظيفتها متابعة الاستقرار المالي، وحل الأزمات الطارئة بسرعة، وتنسيق السياسات النقدية المشتركة.

**أدوات التمويل والاستثمار الأمريكي والدولي المطلوب تعبئتها**

من أهم مبررات ما سبق، أن العراق يحتاج إلى تمويل استثمارات ضخمة جداً لإعادة الإعمار والتنمية، والمطلوب هو تفعيل دور اقتصادي أمريكي يركز على تعبئة التمويل والاستثمار الأمريكي والدولي باتجاه العراق؛ فالولايات المتحدة تمتلك أدوات مؤثرة عبر مؤسساتها المالية والإنمائية يمكنها خفض مخاطر الاستثمار، لذا يجب أن تتضمن

المطالب المطروحة ما يأتي:

- **دعم إنشاء برنامج تمويل استثماري للعراق:** من خلال تشجيع المؤسسات الأمريكية على تمويل مشاريع البنية التحتية، والطاقة، والمياه، والنقل، وتخصيص خطوط ائتمان طويلة الأجل للمشاريع ذات الأولوية.
- **توسيع دور مؤسسة تمويل التنمية الأمريكية (DFC):** من خلال تقديم ضمانات للقروض والاستثمارات، والمشاركة في تمويل المشاريع المشتركة مع القطاع الخاص، وتخفيض مخاطر الاستثمار في العراق.
- **دعم العراق لدى المنظمات الدولية:** وبخاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الدولية، باتجاه تسهيل الحصول على قروض ميسرة، ودعم برامج الإصلاح الاقتصادي، وتمويل مشاريع البنية التحتية الكبرى.
- **تشجيع الصادرات والاستثمارات الأمريكية:** عبر تفعيل برامج بنك التصدير والاستيراد الأمريكي (EXIM Bank)، وتوفير ضمانات ائتمانية للشركات الأمريكية الراغبة في العمل داخل العراق.
- **إطلاق شراكة استثمارية عراقية–أمريكية:** قائمة على إنشاء صندوق استثماري مشترك يركز على الطاقة، والبتروكيماويات، والزراعة، والصناعة، والتحول الرقمي.

- **تقديم ضمانات سيادية والتأمين ضد المخاطر:** بالتعاون مع الوكالة متعددة الأطراف لضمان الاستثمار (MIGA) وغيرها من الجهات؛ لتقليل المخاطر السياسية والتجارية.
- **تطوير أسواق المال العراقية:** بتقديم الدعم الفني لتطوير سوق العراق للأوراق المالية، وتشجيع إصدار السندات والصكوك لتمويل مشاريع التنمية، ودعم مشاريع الشراكة بين القطاعين (PPP)، ونقل الخبرة الأمريكية في إعداد العقود، وجذب المستثمرين الأمريكيين للمشاريع الاستراتيجية.
- **برنامج إعادة إعمار المحافظات:** عبر تمويل مشاريع الكهرباء، والمياه، والمستشفيات، والمدارس، والنقل، والاتصالات، ومساندة انضمام العراق إلى سلاسل القيمة العالمية عبر جذب الصناعات التحويلية الأمريكية، وإنشاء مناطق صناعية ولوجستية مشتركة.

**خلاصة ما ينبغي أن يُطلب من الولايات المتحدة تحديداً:**

1. توسيع نشاط مؤسسة تمويل التنمية الدولية الأمريكية (**DFC**) في العراق، وزيادة الضمانات المقدمة للمشاريع الاستراتيجية.
2. دعم حصول المستثمرين في العراق على ضمانات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، أو الوكالة متعددة الأطراف لضمان الاستثمار (**MIGA**).
3. تفعيل برامج بنك التصدير والاستيراد الأمريكي (**EXIM Bank**) لتمويل مشاريع البنية التحتية، والطاقة، والصناعة.
4. إنشاء صندوق عراقي–أمريكي لضمان وتمويل الاستثمار، يجمع بين التمويل، وضمان المخاطر، وجذب القطاع الخاص.

إن هذا النوع من الأدوات يُعدّ أكثر استدامة من المنح المباشرة؛ لأنه يساعد على تعبئة رؤوس أموال خاصة ودولية بمبالغ قد تكون أكبر بكثير من التمويل الحكومي المنفرد. ومن المهم أن يقترن ذلك بما يمكن أن يقدمه العراق من ضمانات قانونية لحماية المستثمرين، وتسريع إجراءات منح التراخيص، وإجراء إصلاحات حقيقية في النظام الضريبي والجمركي، وتفعيل التحكيم التجاري وتسوية المنازعات، ومكافحة الفساد، وتعزيز الشفافية، والالتزام التام بعقود الشراكة وحماية الاستثمارات الأجنبية.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org